محاضرة رقم 05: التدقيق على الحسابات

I- أدوات التدقيق المحاسبية:

أ- التدقيق القبلية والبعدية

بصفة عامة يمكن أن نميز بين صنفين للرقابة، إحداهما قبلية تعتمد على رقابة شروط العملية قبل حدوثها، وتستخدم بصفة أساسية في الجانب المحاسبي في رقابة جميع عناصر القيد قبل تسجيله في دفتر اليومية، أما الصنف الثاني البعدية، فتركز على رقابة العملية بعد تحققها.

ب- التدقيق من خلال الجرد

تعتبر الملاحظة الوسيلة الأفضل للتأكد من وجود الأصل بالبنك، فالمراقب يستخدم ذلك كلما سمحت الفرصة خلال فترات الجرد، ويتم الفحص المادي أو العد على مختلف مكونات الميزانية، وخاصة النقدية الوطنية والأجنبية، وسائل الدفع بالمحفظة، ملفات القروض، الإستثمارات.....إلخ

ت- التدقيق من خلال التبرير

يقوم المراقب عند إستلام المستندات الثبوتية على تغطية جانبين، التأكد من نوعية إعداد هذه المستندات ثم تحليلها، فيتم التحقق من جودة تأشيرة الموظف المعد للمبرر، ومقارنة مدى تطابق الرصيد المبين في حالة المقاربة والحساب المقابل في ذلك التاريخ وكذلك التأكد مجموع الطرف المدين والدائن والفرق الذي سيعطيه الرصيد (التدقيق الحسابية).

ث- التدقيق من خلال المقاربة البنكية

تسمح هذه التقنية من مراقبة حسابات البنك المفتوحة لدى الغير من بنوك ومؤسسات مالية، عن طريق مقارنة قيمة الحساب في دفاتر البنك بقيمة كشفه لدى الغير، فإن وجود عدم تطابق في القيمة فإنه يدل على أنه هناك عمليات تم تسجيلها لدى البنك ولم يسجلها الغير أو العكس.

ويعتمد برنامج عمل المراقب من خلال تتبع الدفاتر الثبوتية للحسابات من وجود توقيع العون المكلف بإعداد بطاقة المقاربة البنكية والتأكد من تطابق الحسابات وفي نفس التاريخ، والتحقق من أسطر التسجيلات المصرح بها لدى البنك وليس لدى الغير أنها تظهر في دفتر اليومية للبنك ولا تظهر لدى الغير من بنوك ومؤسسات مالية والعكس، وتحليل دقيق للتسجيلات المحاسبية وخاصة تلك التي تمثل المبالغ المرتفعة والعمليات غير العادية، ومطابقة الوثائق الثبوتية لها.

ج- التدقيق من خلال التصديق (التأكد)

تتطلب هذه التقنية تصديق الأشخاص والبنوك والمؤسسات التي لها علاقة عمل بالبنك فيتم طلبها خلال فترة إقفال الحسابات.

II- التدقيق على الحسابات وأسس تقييمها

لتحقيق نظام رقابة فعال فإنه يتوجب إتباع مجموعة من المبادئ والأسس المحاسبية والميدانية للرفع من كفاءة وأداء نظام التدقيق المحاسبي، وعليه يتم التركيز على العناصر الآتية:

1- التدقيق على حسابات عمليات الخزينة وعمليات ما بين البنوك

يهدف نظام التدقيق على المجموعة الأولى إلى ضمان إحترام الحدود القصوى المصرح به بالنسبة للمخاطر وإعادة التمويل، وأن العمليات حقيقية ومسجلة بطريقة صحيحة وأن الفوائد المدينة أو الدائنة محسوبة ومسجلة ومأخوذة بعين الإعتبار في النتيجة المحققة وكذلك أن الحقوق سليمة وأن المعدل المطبق

يتماشى وشروط السوق، كما أن الأرصدة مع المتعاملين من بنوك ومؤسسات مالية تتطابق ولا تتعدى الحدود التي تسمح بها الأنظمة والتعليمات

2- التدقيق على حسابات العمليات مع الزبائن

تهدف التدقيق على المجموعة الثانية إلى التحكم في المخاطر البنكية: كمنح قروض غير مرخص بها، وعدم كفاية الضمانات الممنوحة إلى جانب سوء متابعة ملفات القروض.

3- التدقيق على حسابات محفظة الأوراق المالية وحسابات التسوية

تهدف التدقيق على المجموعة الثالثة إلأى التأكد من مكونات محفظة الأوراق المالية وضمان معالجة سليمة للأوراق المالية من حيث ترتيبها وتقييمها في ظل تعقد الإجراءات المحاسبية والجبائية وإحترام القواعد التنظيمية التي تحكمها.

4- التدقيق على حسابات القيم الثابتة

تهدف التدقيق على المجموعة الرابعة والتي تمثل الإستعمالات الخاصة لخدمة نشاط البنك وذلك بصفة دائمة ومستمرة إلى ضمان تبرير الحسابات والجرد المادي للقيم والتقييم السليم للأصول وحساب الإهتلاكات، إلى جانب المعالجة الصحيحة لعمليات قرض الإيجار.

5- التدقيق على حسابات أموال خاصة والعناصر المماثلة

تهدف التدقيق على المجموعة الخامسة إلى تبرير الحسابات وترتيب الأموال الخاصة والمؤونات لمواجهة الأخطار المصرفية العامة أو عدم كفايتها.

6- التدقيق على حسابات التسيير والنتائج

تهدف التدقيق على المجموعة السادسة (المصاريف) إلى التحقق من النفقات التي قام بها البنك، كما تهدف التدقيق على المجموعة السابعة (الإيرادات) إلى التأكد من المداخيل التي حققها البنك.

7- التدقيق على الحسابات خارج الميزانية

تهدف التدقيق على المجموعة التاسعة إلى التقييم الصحيح للعمليات خارج الميزانية ويعتبر برنامج التدقيق على هذه المجموعة مماثل إلى حد كبير عملية التدقيق على قروض الزبائن والسندات والأوراق المالية الأخرى.